

وعلى رأي وزير التجارة والصناعات التقليدية؛
وعلى رأي وزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة،
وعلى رأي المحكمة الإدارية.
يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - تخفض إلى 17% نسبة المعاليم الديوانية المحددة
ب 20% والموظفة على المنتجات المدرجة بالبند التعريفية 290545
ومن 330111 إلى 330121 و 330124 ومن 382311 إلى
382370 ومن 500710 إلى 500790 ومن 530911 إلى 530929
و 560811 و 560890 و 580900 و 590390 و 590500
و 611780 و 621710 والمنصوص عليها بالملحق عدد 2 للأمر
عدد 4 لسنة 2005 المؤرخ في 3 جانفي 2005 المشار إليه أعلاه.

الفصل 2 - تطبق أحكام هذا الأمر ابتداء من غرة جانفي 2007.

الفصل 3 - وزير المالية ووزير التجارة والصناعات التقليدية
ووزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة مكلفون،
كل فيما يخصه، بتنفيذ أحكام هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي
للجمهورية التونسية.

تونس في 3 جانفي 2007.

زين العابدين بن علي

أمر عدد 4 لسنة 2007 مؤرخ في 3 جانفي 2007 يتعلق بتنقيح
الأمر عدد 4 لسنة 2005 المؤرخ في 3 جانفي 2005 المتعلق
بتحديد قائمة المواد والمنتجات المنتفعة بتوقيف العمل بالمعاليم
الديوانية أو التخفيض فيها طبقا لأحكام الفقرة 7.27 من تعريفية
المعاليم الديوانية عند التوريد.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير المالية،

بعد الإطلاع على التعريفية الجديدة للمعاليم الديوانية عند
التوريد الصادرة بموجب القانون عدد 113 لسنة 1989 المؤرخ
في 30 ديسمبر 1989 كما وقع تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة
وخاصة القانون عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 25 ديسمبر 2006
المتعلق بقانون المالية لسنة 2007،

وعلى القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991
المتعلق بالمنافسة والأسعار كما وقع تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة
وخاصة القانون عدد 60 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005
وخاصة الفصل 24 مكرر منه،

وعلى الأمر عدد 316 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي 1975
المتعلق بضبط مشمولات وزارة المالية؛

وعلى الأمر عدد 4 لسنة 2005 المؤرخ في 3 جانفي 2005 المتعلق
بتحديد قائمة المواد والمنتجات المنتفعة بتوقيف العمل بالمعاليم الديوانية
أو التخفيض فيها طبقا لأحكام الفقرة 7.27 من تعريفية المعاليم الديوانية
عند التوريد؛